

Distr.
GENERAL

S/1997/437
5 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى
٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يتناول هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات التي حدثت في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس بهذا الشأن، وآخرها القرار ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسأقدم إلى المجلس تقريراً مستقلاً عن مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها.

ثانياً - أنشطة القوة

ألف - الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم

٢ - تراجع عدد الحوادث الخطيرة، خلال الفترة قيد الاستعراض، مقارنة بالأشهر الستة السابقة. إلا أن التوتر على خطوط وقف إطلاق النار ظل أشد مما كان عليه سابقاً.

٣ - واحترم الجانبان، عموماً، وقف إطلاق النار والوضع القائم. وفي عدد من المرات، توغل كلا الجانبين داخل منطقة الأمم المتحدة العازلة، وبخاصة في المواقع التي يختلفان فيها على رسم خط وقف إطلاق النار. وتكررت حوادث إطلاق النار، ولكن قوة الأمم المتحدة لم تستطع إلا في حالات نادرة أن تحدد بوضوح هدف النيران أو مصدرها. ووقعت بين القوتين المتناوئتين حوادث الرشق بالحجارة وتصويب الأسلحة وإطلاق الشنائم، وتعرضت قوة الأمم المتحدة في بعض الحالات لهذه الأعمال، في أحياء نيقوسيا التي يوجد فيها الجانبان على مقربة شديدة أحدهما من الآخر. وتعكس هذه الحوادث، على تفاهتها، استمرار التوتر بين الجانبين على طول خطوط وقف إطلاق النار.

9714978

٤ - ووقع عدد من حوادث إطلاق النار، كان أشدها خطورة حادثان وقعوا في منطقة لوروجينا، إلى الجنوب الشرقي من نيقوسيا. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، شكت القوات التركية من أن عيارين ناريتين أطلقا من بندقية على مركز حراسة. ووجدت قوة الأمم المتحدة، عند تحري الأمر، نافذة محطمة في المركز إلا أنها لم تعثر على الطلقتين ولم تتمكن من تحديد مصدرهما. وفي ساعات الفجر الأولى من يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، تلقت قوة الأمم المتحدة شكوى مفادها أن عناصر متسللة من الحرس الوطني حاولت سرقة راية؛ وقد أطلقت قوات الأمن القبرصية التركية النار على المتسللين الذين انسحبوا تحت غطاء ناري من الحرس الوطني. وفتشت قوة الأمم المتحدة موقع الحادث عند انبلاج الصباح، وعثرت على أثر من الدماء على الأرض. وأفاد الحرس الوطني أنه سمع الطلقات ولكنه نفى أن تكون له علاقة بالحادث. ولم ينته تحقيق قوة الأمم المتحدة إلى نتيجة حاسمة.

٥ - وواصل الجانبان أعمال التشييد العسكري. ومما يجدر بالإشارة بوجه خاص استمرار الحرس الوطني في تحصين مواقعه في نيقوسيا على مقربة من مطار نيقوسيا الدولي، وفي منطقة سجن نيقوسيا المركزي، وعلى طول خطوط وقف إطلاق النار إلى الشرق من المدينة. وواصلت القوات التركية بناء المواقع وتحسينها على طول المنطقة العازلة. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة على هذه الأنشطة ولكن من غير طائل. واعترضت القوات التركية على رسم خطوط وقف إطلاق النار، في منطقتين إلى الغرب من نيقوسيا، وتصادمت من حين إلى آخر مع دوريات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة.

٦ - ووقع من جديد عدد من انتهاكات المجال الجوي القبرصي. ففي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٧، قدمت خمسة تقارير عن تحقيقات قامت بها طائرات تابعة ل سلاح الجو التركي، واحتجت عليها جميعا حكومة قبرص. وأعلنت الحكومة اليونانية، في بيانات عامة رسمية صدرت في أيار/مايو، أن الطائرات العسكرية اليونانية لن تدخل المجال الجوي القبرصي خلال مناورة "توكسوتيس" التي تعتزم القيام بها، وأعلنت الحكومة التركية أن القوات التركية سترد بالمثل في مناوراتها المقررة لهذا العام.

٧ - وكما أفيد في تقرير سابق (S/1995/1020، الفقرتان ٧ و ١٠)، واصلت قوة الأمم المتحدة أنشطة التفتيش المنتظم للمرافق الموجودة تحت سطح الأرض والمنتزه في قلعة روكاس بنيقوسيا. وقد حدثت تغييرات طفيفة، ولم تجد قوة الأمم المتحدة ما يدل على أن المنطقة تستخدم لأغراض عسكرية.

٨ - وواصلت قوة الأمم المتحدة رصد الوضع القائم في منطقة فاروشا المسورة. ولا يزال الطلبة يحتلون بعض المباني. ومن جديد، نقلت بعض الممتلكات من المباني؛ واحتجت قوة الأمم المتحدة على ذلك لدى القوات التركية. وتحمل الأمم المتحدة حكومة تركيا المسؤولية عن الحفاظ على الوضع القائم في منطقة فاروشا المسورة.

٩ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أعلنت حكومة قبرص شراء منظومات صواريخ أرض/جو من طراز S-300. ووفقا للبيانات العامة الرسمية، من المقرر أن تصل منظومات الصواريخ إلى قبرص بعد تاريخ طلب الشراء بنحو ١٦ شهرا، أي في أواسط عام ١٩٩٨. ومع أن الحكومة أكدت أن منظومات الصواريخ هذه ذات طبيعة دفاعية صرف، أثار إعلان شرائها رد فعل قويا من تركيا، تضمن تهديدات بالرد بالمثل إذا ما نُشرت هذه المنظومات. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أصدرتُ بيانا أشرتُ فيه، إلى جانب أمور أخرى، إلى أن مجلس الأمن أعرب، في قراره ١٠٩٢ (١٩٩٦)، عن شديد القلق إزاء مستويات الكم المفرط للقوات العسكرية والأسلحة وإزاء معدل زيادتها ورفع مستواها وتحديثها. وذكرتُ أيضا كلا الجانبين أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في مثل هذه الحالات.

١٠ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر الفائت، قدمت قوة الأمم المتحدة إلى السلطات العسكرية في كلا الجانبين مقترحات محددة لتخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار بالسبل التالية: (أ) توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد المبرم عام ١٩٨٩ ليشمل جميع المناطق التي توجد فيها القوات العسكرية على مقربة شديدة بعضها من بعض؛ و (ب) حظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة على طول خطوط وقف إطلاق النار؛ و (ج) اعتماد مدونة لقواعد السلوك، على أساس مفهوم استخدام الحد الأدنى من القوة والرد المتناسب. وطلب مجلس الأمن، في قراره ١٠٩٢ (١٩٩٦)، إلى الطرفين أن يقبلا هذه التدابير كمجموعة متكاملة دون إبطاء أو شروط مسبقة.

١١ - وعلى الرغم من عقد ما مجموعه ٤٠ اجتماعا بين الجانبين على مستوى رئاسة الأركان فقد تعذر إحراز أي تقدم. والتقت وجهات النظر، فيما يتعلق ببعض الجوانب، بين قوة الأمم المتحدة وهذا الجانب أو ذاك، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق مع كلا الجانبين بشأن الموضوع ذاته. ورغم موافقة الجانبين على أن المقترحات الأنفة الذكر تمثل مجموعة متكاملة، فقد رهنا، في كثير من الأحيان، تقديم تعليقاتهما بإجراء مماثل من الجانب الآخر. ومع أن قوة الأمم المتحدة أوضحت مرارا وتكرارا أنها تتعامل مع كل من الجانبين بصفة منفصلة باعتبارها وسيطا محايدا يتولى تجميع التعليقات الواردة من السلطات العسكرية للجانبين في تسوية متكاملة تحظى بموافقة الجانبين النهائية، فقد واصل كل جانب إصراره على أنه لن يرد إلا على التعليقات المنفردة الواردة من الجانب الآخر. ونتيجة لذلك، سارت العملية ببطء شديد، ولم يقدم كلا الجانبين تعليقات واقتراحات مفصلة بشأن جميع عناصر مقترحات قوة الأمم المتحدة إلا في ٢٦ أيار/مايو. وتواصل قوة الأمم المتحدة بذل جهودها بغية الحصول على رد إيجابي من كلا الجانبين على كامل مجموعة المقترحات على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن.

١٢ - وظلت حركة قوة الأمم المتحدة مقيّدة في الجزء الشمالي من الجزيرة، وبخاصة في منطقة كورماكييتي حيث مَنع موظفو الأمم المتحدة من دخول بعض المناطق وفرضت عليهم قيود في تأدية المهام الإنسانية.

١٣ - وثمة ٣٩ حقل ألغام ومنطقة للشراك الخداعية داخل المنطقة العازلة. كما يوجد ٧١ حقلًا آخر على مسافة لا تزيد عن ٥٠٠ متر منها. وطلبت قوة الأمم المتحدة إلى الجانبين مساعدتها في تحديد حجم المشكلة قبل تقديم مقترحات مفصلة لإزالة حقول الألغام الواقعة داخل المنطقة العازلة.

باء - إعادة الأوضاع إلى طبيعتها واستئناف المهام الإنسانية

١٤ - كثّفت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص جهودها لتشجيع وتيسير إقامة الأنشطة المشتركة بين الطائفتين بغية زيادة الاتصال والتعاون فيما بينهما وبناء الثقة والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، تتعاون قوة الأمم المتحدة تعاونًا وثيقًا مع البعثات الدبلوماسية المعنية في الجزيرة. وشهد فندق ليدرا بالاس في المنطقة العازلة أنشطة عديدة جمعت بين الطائفتين برعاية قوة الأمم المتحدة، أو البعثات الدبلوماسية، أو بمبادرة من منظمات غير حكومية ومهنية من كلا الجانبين. وواصلت السلطات القبرصية التركية إصرارها على أن حضور القبارصة الأتراك هذه الأنشطة يتطلب تصريحًا محددًا في كل حالة. ومنذ أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، جرت العادة على منح هذه التصاريح للأنشطة المقامة في المنطقة العازلة، ولكنها مُنحت بدرجة أقل للأنشطة المقامة في الجزء الجنوبي من الجزيرة.

١٥ - وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، سُمح لـ ٤٣٧ قبرصيا تركيا بزيارة مسجد تكية هالة سلطان في لارناكا دون أن تفرض عليهم الحكومة أية قيود. ومن دواعي الأسف أن الجانب القبرصي اليوناني ألغى في اللحظة الأخيرة زيارة مناظرة كان من المقرر أن يقوم بها ٦٠٠ قبرصي يوناني لكنيسة الرسول أندراوس لمناسبة عيد الفصح لدى الطائفة الأرثوذكسية في ٢٧ نيسان/أبريل، وذلك لأن سلطات الجزء الشمالي أصرت على حذف ثلاثة أفراد من قائمة المشاركين.

١٦ - وفي ١٩ أيار/مايو، أقيم، برعاية عملية الأمم المتحدة في قبرص، حفل موسيقي جمع بين الطائفتين شارك فيه مغنيان مشهوران من اليونان وتركيا في ملعب لكرة القدم في المنطقة العازلة بمحاذاة نقطة تفتيش ليدرا بالاس. وحضر نحو ٣٠٠٠ قبرصي من كلا الطائفتين هذا الحفل الذي جرى في جو إيجابي وسلمي خالص. واختلط القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك برحابة صدر، وغنوا ورقصوا معا وتبادلوا الأزهار والعناوين. وكانت الشرطة في كلا الجانبين على درجة عالية من الكفاءة في توفير الأمن للحفل.

١٧ - وأثار الحفل جدلاً كبيراً حول الاتصالات بين الطائفتين، التي تعارضها بعض جماعات القبارصة اليونانيين، على أساس أنه لا تزال في الجزيرة قوات تركية. وقام الاتحاد القبرصي للدراجات النارية وحركة عموم القبارصة لمناهضة الاحتلال بتنظيم مظاهرة في نيقوسيا في ١٩ أيار/مايو احتجاجاً على الحفل المشترك بين الطائفتين، وأدت المظاهرة إلى مصادمات عنيفة مع الشرطة.

١٨ - وواصل القبارصة اليونانيون التظاهر عند نقطة تفتيش ليدرا بالاس في نيقوسيا بهدف منع السياح من العبور إلى الجزء الشمالي من الجزيرة. وأدت هذه المظاهرات إلى ثني بعض السياح عن عزمهم وأعاقت أحياناً حركة موظفي الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي. وطلبت قوة الأمم المتحدة إلى

الحكومة مرارا أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم إعاقة أو منع الحركة عبر نقطة التفتيش. وعلى النقيض من ذلك، رفع القبارصة الأتراك في أواخر كانون الثاني/يناير القيود التي كانت قد فرضت ردا على ذلك (انظر الفقرة ١٥ أعلاه).

١٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تأدية مهامها الإنسانية المتعلقة بالقبارصة اليونانيين والموارنة في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك في الجزء الجنوبي منها. وثمة الآن ٤٧٩ قبرصيا يونانيا في منطقة كارباس و ١٨٧ مارونيا في منطقة كورماكي. وثمة نحو ٢٤٢ قبرصيا تركيا تعلم قوة الأمم المتحدة بوجودهم في الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولم تتغير كثيرا الأحوال المعيشية للقبارصة اليونانيين والموارنة المقيمين في الجزء الشمالي من الجزيرة عما ورد ذكره في التقارير السابقة (انظر S/1996/411 الفقرات ٢٢ - ٢٥، و S/1996/1016 الفقرتان ٢١ - ٢٢). ومن بين التوصيات المنبثقة عن استعراض الأنشطة الإنسانية الذي اضطلعت به قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام ١٩٩٥ (S/1995/1020، الفقرات ٢٠ - ٢٥، والمرفقات)، أبطت السلطات القبرصية التركية على التحسينات التي تمت في مجال تخفيف القيود التي فرضت في أوائل عام ١٩٩٦ على حرية تنقل القبارصة اليونانيين والموارنة. بيد أن التوصيات الأخرى لم تنفذ. وتواصل القوة السعي إلى تحقيق التنفيذ الكامل لهذه التوصيات. وما زال حضور مسؤولي الشرطة كلما أجرى موظفو المهام الإنسانية التابعين للقوة مقابلة مع القبارصة اليونانيين في منطقة كارباس يعوق الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها القوة.

٢٠ - وظلت عواقب أحداث العنف الطائفي التي وقعت في الصيف الماضي تحدث تأثيرا معاكسا على القبارصة الأتراك العاملين في الجزء الجنوبي من الجزيرة أو في المنطقة العازلة في قرية بيللا المختلطة. وبقيت البطالة مستشرية بين صفوف هؤلاء القبارصة الأتراك. وتدفع الحكومة استحقاقات للبطالة، واتخذت بعض التدابير لتمديد صرفها بعد الموعد العادي لإيقافه. ويجري استكشاف بعض المشاريع بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تحسين المرافق المادية في بيللا وإيجاد فرص عمل لسكانها من القبارصة الأتراك المفتقرين إلى العمل.

ثالثا - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٢١ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمل كوسيط بين الطائفتين وعلى تيسير التعاون في مجالات مثل توزيع المياه والكهرباء بشكل منصف. فموارد المياه في الجزيرة محدودة للغاية، ومن ثم فإن قوة الأمم المتحدة تعمل جاهدة على كفالة التعاون الفعال بين الطائفتين لمنع حدوث عجز في المياه.

٢٢ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة برنامج إنساني يمول بتبرع من إحدى الدول الأعضاء. وتمثلت المجالات الرئيسية للتعاون في المرافق الصحية، والصحة، والبيئة، والزراعة، والطب

البيطري، وإنعاش المواقع الهامة ثقافيا، والخطة الرئيسية لنيقوسيا. وعقدت اجتماعات منتظمة بين الطائفتين فيما يتصل بهذه المسائل في مكاتب المفوضية.

٢٣ - وبعد أن أجرت المفوضية استعراضا مستقلا شاملا للبرنامج، قررت إنهاء مشاركتها في هذا النشاط في نهاية عام ١٩٩٧. وستظل محتفظة بمكتبها في قبرص لمواصلة تنفيذ المسؤوليات المكلفة بها بشأن حماية اللاجئين وملتمسي اللجوء.

رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٢٤ - ذكر سلفي في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/1996/1016، الفقرة ٢٧) أنه بالرغم من العمل الكبير الذي اضطلع به كلا الجانبين، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن النقاط الأربع الواردة في رسالتيه الموجهتين إلى زعمي الطائفتين والمؤرختين ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وجه رسالة ثانية إلى الزعيمين القبرصيين، كرر فيها التشديد على ضرورة اتفاق الجانبين على النقاط الأربع المحددة كدليل على تصميمهما على إحراز تقدم سريع قبل بدء الإجراء المتعلق بتعيين عضو ثالث جديد. وطلب الأمين العام بطرس بطرس غالي إلى الزعيمين في رسالته الثانية أن يتفقا بصورة عاجلة على تنفيذ خمسة تدابير محددة ذات صلة بالنقاط الأربع المذكورة أعلاه.

٢٥ - وقد وجدت بعد استعراض متأن للمسائل المتعلقة بالمفقودين في قبرص، أنني أتفق مع سلفي تماما فيما أبداه من آراء في الرسالتين السابق ذكرهما، ومن ثم فإنني أشدد على الأهمية القصوى للمحافظة على النهج المقترح. وإنني أحث زعمي الطائفتين على الامتثال للتدابير الخمسة الواردة في رسالة الأمين العام السابق المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

خامساً - المسائل التنظيمية

٢٦ - في حزيران/يونيه ١٩٩٧، كانت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تتألف من ١١٧٣ جنديا و ٣٥ من أفراد الشرطة المدنية. وينتمي الأفراد العسكريون إلى الأرجنتين (٣٩٦)، وأيرلندا (٣٢)، وفلندا (١)، وكندا (٢)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣٨٨)، والنمسا (٣١٥)، وهنغاريا (٣٩). أما أفراد الشرطة فهم من استراليا (٢٠) وأيرلندا (١٥). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى قوة الأمم المتحدة عنصر مدني مكون من ٣٣٥ فردا، من بينهم ٤٠ معينون دوليا، و ٢٩٥ معينون محليا. ويرد بيان انتشار قوة الأمم المتحدة في الخريطة المرفقة بهذا التقرير.

٢٧ - وعلى ضوء الخبرة المكتسبة خلال أحداث آب/أغسطس ١٩٩٦ وما تلاها من حالة تأهب طويلة، طلبت إلى الدول المساهمة بوحدات من المشاة أن تزيد قوامها بما مجموعه ٦٣ فردا من جميع الرتب، وصولا بقوام قوة الأمم المتحدة إلى المستوى المأذون به.

٢٨ - وطلب السيد هان سونغ - جو عدم تمديد تعيينه بوصفه ممثلي الخاص في قبرص بعد انتهاء فترته في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد عينت السيد ديفغو كوردوفيز مستشارا خاصا لي اعتبارا من ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ليقوم بالتحضير للجولات القادمة من المحادثات بين الطائفتين وبمساعدي في رئاستها. ويواصل السيد غوستاف فايسل عمله بوصفه نائب الممثل الخاص ورئيس بعثة عملية الأمم المتحدة في قبرص. وقد أكمل العميد أهتي ت. ب. فارتينين مدة خدمته بوصفه قائدا لقوة الأمم المتحدة، وخلفه اللواء إيفرغيستو أ. دي فيرغارا اعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

الجوانب المالية

٢٩ - تنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة للإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتقدر تكلفة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لفترة الإثني عشر شهرا بمبلغ إجمالي ٤٠٠ ٣٢٠ ٥٠ دولار (A/51/755/Add.1). ويشمل هذا المبلغ التبرعات المعلنة من حكومة قبرص والتي تغطي ثلث تكاليف القوة ومبلغ ٦,٥ ملايين دولار تسهم بها سنويا حكومة اليونان. ومن ثم، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٧، فسوف تقتصر تكلفة الإبقاء على القوة على المبلغ المشار إليه آنفا.

٣٠ - وفي ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٣ ٣٢٦ ٠١٣ دولارا، وهو يمثل نحو ١٥ في المائة من الأنصبة المقررة للبعثة منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٦ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٣١ - كانت الحالة في قبرص خلال الأشهر الستة الأخيرة أهدأ كثيرا مما كانت عليه خلال الفترة السابقة. بيد أنه بدت دلائل عديدة على استمرار التوتر بين الجانبين.

٣٢ - ولم يحدث للأسف تغيير في الكم المفرط من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص ولا في المعدل الذي تجري به زيادة هذه القوات والأسلحة ورفع مستوياتها وتحديثها. كما أن السلطات العسكرية لم تقبل مجموعة التدابير المتبادلة التي اقترحتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بغية تخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. وهذه تدابير عملية بسيطة ليس من شأنها أن تؤثر على مركز خطوط وقف إطلاق النار أو على رسمها، كما أنها لن تنال من أمن أي من الجانبين. ومن شأن الاتفاق على هذه المقترحات أن يحسن الأجواء ويقلص احتمال حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وما يتبعها لا محالة من اشتداد التوتر. وإنني أحث الجانبين بقوة على إعادة النظر في موقفيهما والتعاون مع قوة الأمم المتحدة بهدف التوصل الى اتفاق على مجموعة التدابير تلك دون مزيد من التأخير.

٣٣ - وكشفت قوة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحسين الجو العام من خلال الأنشطة المشتركة بين الطائفتين، التي تساعد في إزالة التصورات الخاطئة والمخاوف القائمة بين الجانبين. ولا يزال الدعم الذي تقدمه القوة أو البعثات الدبلوماسية ضروريا لقيام اتصالات مباشرة بين أفراد الطائفتين. ومن المستصوب أن تحدث هذه الاتصالات دون رسميات وبصورة دورية. ومن حين لآخر يتعرض من يروجون للأحداث المشتركة بين الطائفتين أو يشاركون فيها للضغط بل وللتهديدات داخل طائفتهم، مما يجعل جهودهم أجدر بالإعجاب. وإنني أحث الزعيمين على أن يزودا جمهوريهما برسائل واضحة تحض على التسامح والمصالحة وأن يعملوا على تيسير وتشجيع الاتصالات المباشرة بين الطائفتين.

٣٤ - وأعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين، الذي هو شرط أساسي لتحقيق التسوية التي ينشدها مجلس الأمن. ولذلك، أوصي بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ووفقا للممارسة المعمول بها، أجري حاليا مشاورات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية، وسأقدم تقريرا إلى المجلس بمجرد الانتهاء من هذه المشاورات.

٣٥ - وفيما يتعلق بمهمة المساعي الحميدة التي اضطلع بها، اشترك ممثلي خلال الأشهر الأخيرة في عملية مشاورات مكثفة، بغية تمهيد السبيل لإجراء محادثات مباشرة بين زعمي الطائفتين. وسأبلغ مجلس الأمن في تقرير مستقل بالأعمال التحضيرية لهذه المحادثات.

٣٦ - وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات وبشرطة مدنية في هذه القوة لما تابرت على تقديمه من الدعم لهذه العملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الحكومات التي قدمت تبرعات لتمويل القوة.

٣٧ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري الحار للسيد هان سونغ - جو، ممثلي الخاص السابق، لتفانيه في العمل طوال الإثني عشر شهرا الماضية. وأود أيضا أن أثني على السيد غوستاف فايسل، نائب الممثل الخاص ورئيس البعثة، والعميد أهتي ت. ب. فارتينن، قائد القوة السابق، وعلى خليفته اللواء إيفرغيستو أ. دي فيرغارا، وعلى الرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الذين ما برحوا يضطلعون بكل كفاءة وتفان بالمسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

- - - - -